

إهدار الطعام سلوك اجتماعي يتحول إلى تحدٍ في المنطقة العربية

غياب ثقافة ترشيد الاستهلاك يلقي بأطنان من الوجبات الغذائية في سلة المهملات



طعام قليل أفضل من زيادة تلقى في القمامة

وذلك في ظل اقتصاد ريعي يفتقر إلى رؤية سياسية قائمة على العدالة الاجتماعية. واستنتج "بات كل فرد يشعر أنه مهدد في وجوده لذلك عليه أن يفكك أكثر من الموارد، مادية أو رمزية بشكل شرعي أو غير شرعي".

وامام هذه المعضلة وبينما ترتفع نسب الفقر في الدول العربية، يطرح خبراء تساؤلات بشأن كيفية الحد من إهدار الطعام في هذه الدول.

السبيل للحد من الظاهرة

بخصوص الخطوات اللازم اتخاذها للحد من فقد وإهدار الغذاء يؤكد خبراء أن نجاح الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة فقد وإهدار الغذاء مرتبط بالتعاون بين القطاع العام وقطاع الصناعة والمستهلكين والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني والحفاظ على البيئة.

ففي فرنسا على سبيل المثال أعلنت الحكومة مؤخرا ضمن قانون مكافحة

40

مليون طن مقدار هدر الطعام في الدول العربية، وما بين 14 و19 في المئة من إنتاج الحبوب في المنطقة يتم هدره

وتأتي الدعوات للحد من هذه الظاهرة بسبب أثارها البيئية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة. وتلفت الأمم المتحدة إلى أنه في وقت لا يزال فيه العامل المناخي متأخرا عن الركب، ترتبط نسبة 10 في المئة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية بالأغذية التي لا يتم استهلاكها، وذلك حين تتم مراعاة الخسائر قبل مستوى المستهلك.

وتقول إنغريد أندرسن المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "إذا أردنا أن نكون جادين في معالجة تغير المناخ، وفقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي والتلوث والنفايات، يتعين على الشركات والحكومات والمواطنين في جميع أنحاء العالم القيام بدورهم للحد من هدر الطعام".

وخلصت أندرسن بالقول إن "الحد من هدر الطعام سيقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وسيبسط تدمير الطبيعة من خلال تحويل الأراضي والتلوث، ويقلل توافر الغذاء، ويقلل من الجوع في وقت الركود العالمي".

واستنتج أن الجائحة والوضع الاقتصادي غيرا بشكل إيجابي السلوك الغذائي ومعضلة هدر الطعام. وبالنسبة إلى المواطن غالباً ما يكون الهدر ناتجا عن سوء الشراء والتخطيط للوجبات، والشراء الزائد للحاجيات الغذائية. أما في المنجز فترتبط أسباب هدر الطعام على مستوى البيع بالتجزئة بمدى الصلاحية المحدودة، والحاجة إلى تلبية المنتجات الغذائية للمعايير الجمالية من حيث اللون والشكل والحجم والتنوع في الطلب.

لكن بالنسبة إلى المنطقة العربية، فدواع هذه الظاهرة تكف وراءها العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

ولفت مسعود عز الدين أستاذ علم الاجتماع في حديثه لـ "العرب" إلى أن "هناك فرقا كبيرا في مستوى الاستهلاك بين الدول العربية والغربية، حيث يتقدم الغرب في نسب الاستهلاك وإهدار الطعام".

ولاحظ أن الطبقة المرموقة هي الأكثر استهلاكاً في الدول العربية. وفي تقديره تتباين هذه الفئة في الاستهلاك لإبراز تميزها الطبقي وتوقعها الاجتماعي، في حين بدأ جليا تراجع الطبقة المتوسطة في دول عدة مثل تونس والتي كانت سببا في التوازن الاجتماعي والاقتصادي لكنها اليوم تعاني بسبب تراجع المقدرات الشرائية، وعلى العكس تشكو اليوم من أزمة غذاء.

وبيدنا تقوم الثقافة العربية الإسلامية على التقشف والتوفير، إلا أن عدم بلورة مفهوم واضح للديمقراطية الاجتماعية القائم على

توزيع عادل للثروة والسلطة، قاد إلى استئثار ثقافة الاستهلاك، حسب عز الدين. وبرايه فإن "أغلب فئات المجتمع العربي غير منتجة وتعتمد التوزيع". وفي تقديره فإن الإشكالية تكمن في انخراط المجتمع العربي في نظام اقتصادي ليبرالي

عولمي يركز على الاستهلاك وتوريد المنتجات من الدول الغربية دون أن يكون لديه أي إنتاج خاص

وفيما يؤكد الخبراء أن ربع كمية الغذاء الذي يتم إهداره حول العالم سنويا تكفي لإطعام 870 مليون جائع بمختلف أرجاء الأرض، إلا أن ترشيد استهلاك الوجبات الغذائية بشكل تحديا للدول العربية. ويعزو هؤلاء استمرار هذه الظاهرة إلى غياب ثقافة مجتمعية تحفز سكان هذه الدول على عدم الإسراف في الطعام، وهو ما دفع في نهاية المطاف إلى إهدار دول المنطقة العربية أكثر من 40 مليون طن من الغذاء.

يجمع الخبراء أن غياب ثقافة ترشيد الاستهلاك وراء استئثار هذه الظاهرة في دول المنطقة، وليست الأسر وحدها مسؤولة عن هذا الهدر، بل أيضا النظام الاقتصادي الذي يحفز على الاستهلاك

بدل الإنتاج. وفي تونس التي تحتل المرتبة الثالثة في مؤشرات هدر الطعام بـ 23.5 كيلوغراما من الطعام المهجور لكل فرد سنويا، يدق نشطاء المجتمع المدني ناقوس الخطر لعجز الحكومات المتعاقبة منذ ثورة يناير 2011 على الحد من هذه الظاهرة بسبب انهماكها في المعارك السياسية فيما لم تعد قضايا الأمن الغذائي والبيئة تحتل سلم الأولويات.

وعي محدود

يشير خبراء إلى غياب الوعي لدى الحكومات باضرار هذا الهدر فيما يكافح نشطاء بهدف التوعية ونشر ثقافة ترشيد الاستهلاك.

وأوضح سليم سعد الله رئيس منظمة الدفاع عن المستهلك في حديثه لـ "العرب" أن "الخبز يحتل صدارة المواد الغذائية

المهدرة في البلاد". وكشف أنه وقع إهدار أكثر من 900 ألف رغيف خبز يوميا خلال شهر رمضان. ويرى ذلك بسبب ثمن الخبز الملازم لكل الطبقات الاجتماعية كون هذه المادة مدعومة من الدولة.

وتابع "يقتني المواطن أكثر من حاجته من الخبز ثم نجده في سلة المهملات"، لافتا إلى أن المنظمة قامت بحملات توعية مكثفة تحذر من مخاطر التبذير.

وحسب سعد الله طالبت المنظمة بنشر هذه الثقافة في المدارس والكلبات للتخفيف من العادات الغذائية السيئة. وتوقع أن تأتي هذه الحملات بنتائج إيجابية وذلك بسبب ما فرضته الجائحة التي ساهمت في تغيير العادات الغذائية للمواطن.

وبرايه فإن الظرف الاقتصادي الصعب وما نجم عنه من نقص في المواد الأساسية مثل الحبوب ساهم في نشر وعي بقيمة الطعام ومخاطر إهداره خاصة في ما يتعلق بالخبز.

تحذر الأمم المتحدة من ارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية في العالم، في مقابل ذلك ترصد ارتفاعا بنفس الخطورة في ظاهرة إهدار الطعام. وهي ظاهرة تسجل أعلى مستوياتها في الدول العربية. ولم تعد هذه الظاهرة مجرد سلوك اجتماعي، بل تحولت إلى تحدٍ بالنسبة إلى حكومات المنطقة يحتاج إلى مراجعة وسياسات توعوية لنشر ثقافة ترشيد الاستهلاك.

تونس - في أبريل الماضي نشرت

وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية مقطعاً درامياً مصوراً تدعو فيه إلى عدم إهدار الطعام مرفوقاً بهاشتاغ "النقص ولا الزود"، وتظهر في المقطع سيدة تلقي بفضلات الطعام في سلة المهملات فيما ينصحه صوت بان النقص في الطعام أفضل من زيادة تلقى في القمامة.

وتنتشر هذه الحملة التوعوية على مواقع التواصل الاجتماعي بهدف تحذير المواطنين من مخاطر هدر الطعام وتدابيره الوخيمة على الأمن الغذائي والبيئة. في ظل أرقام رسمية تشير إلى أن كمية الهدر الغذائي في المملكة تبلغ 4 ملايين و66 ألف طن سنويا بتكلفة تقدر بـ 40 مليار ريال سعودي.

وعلى خطى السعودية التي لوحت بفرض عقوبة مالية في حال تواصلت ظاهرة الإسراف والتبذير، تنتهج يقية دول الخليج العربي سياسة مماثلة للحد من هذه الظاهرة، حيث تحاول المطاعم في الإمارات الحد من إهدار الطعام من خلال إحداث تقنيات الخدمة الذكية والعمليات الصديقة للبيئة للحد من مخلفات الطعام دون المساس بتسرع الوفرة في كميات الطعام المقدم للزبائن.

وتتقدم الدول العربية نسب إهدار الطعام في العالم. وسبق أن أوضح تقرير للبنك الدولي أن مصر تتقدم بلدان شمال أفريقيا على مستوى إهدار الأغذية، ليليها السودان بـ 4.16 مليون طن، الجزائر بـ 3.91 مليون طن، المغرب بـ 3.31 مليون طن، تونس بـ 1.06 مليون طن، ليبيا بـ 0.65 مليون طن، وموريتانيا بـ 450 ألف طن. ويأتي العراق في مقدمة البلدان المهجرة للأغذية في منطقة الشرق الأوسط بـ 4.73 مليون طن، متبوعا بالسعودية بـ 3.59 مليون طن، اليمن بـ 3.02 مليون طن، سوريا بـ 1.77 مليون طن، الأردن بـ 939 ألف طن، الإمارات بـ 923 ألف طن، لبنان بـ 717 ألف طن، فلسطين بـ 501 ألف طن، عمان بـ 470 ألف طن، الكويت بـ 397 ألف طن، قطر بـ 267 ألف طن، والبحرين بـ 216 ألف طن.

وتكشفت بيانات التقرير أن مساهمة الفرد في إهدار الطعام تصل في العراق إلى 120 كيلوغراماً في العام، ثم السعودية وليبنان بـ 105 كيلوغرامات، واليمن بـ 104 كيلوغرامات، و100 كيلوغرام في موريتانيا، بينما تتجاوز 90 كيلوغراما في البلدان الأخرى، وتصل إلى أدنى مستوى في ليبيا كي تستقر في حدود 76 كيلوغراما.

وبين تقرير للبنك الدولي أن ما بين 14 و19 في المئة من إنتاج الحبوب في المنطقة العربية يتم هدره، في الوقت نفسه تعرف المنطقة هدر 16 في المئة من الخضار، و45 في المئة من الفواكه، و13 في المئة من اللحوم، و28 في المئة من الأسماك، و18 في المئة من الحليب، وفق تقرير للبنك الدولي.

وبموازاة ذلك قدرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في تقرير سابق قيمة الخسائر على مستوى الغذاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بـ 250 كيلوغراما للفرد الواحد في العام، وهو ما يمثل 50 مليار دولار بالنسبة إلى جميع بلدان المنطقة سنويا.

سليم سعد الله
الجانحة فرضت على المواطن تغيير سلوكه الغذائي

مدعو عز الدين
أغلب فئات المجتمع العربي غير منتجة وتعتمد التبذير



وأطلقت الإمارات العديد من المبادرات التي تستهدف خفض معدلات هدر المواد الغذائية عبر نشر ثقافة ترشيد الاستهلاك بين جميع أفراد المجتمع. ويقدم بنك الإمارات للطعام الذي أسس عام 2017 نموذجا للتعامل مع فائض الطعام الطازج والمعلب بإشراف الجهات المعنية المختصة.

أرقام صادمة

يعزو الخبراء استئثار هذه الظاهرة في دول الخليج إلى ازدياد استهلاك الغذاء بنسبة 4.2 في المئة سنويا؛ بما يتماشى مع نمو دخل الفرد ونصيب الفرد من الدخل، وذلك حسب تقرير صادر عن شركة "البن كايبتال" الاستثمارية في مايو 2019. كما فسّر التقرير هذا النمو بعوامل أخرى لا تقل أهمية مثل الزيادة السكانية وطبيعة هذه المجتمعات التي تميل إلى الاستهلاك والإنفاق الكبير على الطعام.

وفيما قطعت دول الخليج أشواطاً مهمة في جهود الحد من إهدار الطعام، إلا أن دول المنطقة التي تعاني أوضاعاً اقتصادية صعبة تهدر أطناناً من الأغذية في القمامة سنويا، وتواجه تحدياً في مقاومة هذه الظاهرة بسبب غياب ثقافة ترشيد الاستهلاك.



الطعام يهدر والملايين من البشر يعانون من الجوع